التكوين المهني في الجزائر من اجل تلبية حاجـات سوق تنافسية

د.عاتكة غرغوط : جامعة الشهيد حمه لخضر- جامعة الوادي : الجزائر
د.النوي بالطاهـر: جامعة الشهيد حمه لخضر- جامعة الوادي : الجزائر

الملخص:

كغيرها من دول العالم توفر الجزائر التعليم والتكوين المهني لأفراد المجتمع، وقد حققت في ذلك نسبا عالية يعكسها الأعداد الكبيرة للمتخرجين وخصوصا في قطاع التكوين المهني.

في هذه المداخلة نبين واقع التكوين المهني بالجزائر في ظل اقتصاد السوق وأهميته في تلبية حاجات القطاعات الصناعية والاجتماعية من الموارد البشرية المؤهلة، ذلك أن الوضعية الاقتصادية الحالية تطغى عليها المنافسة العالمية، والبقاء للأكثر كفاءة وأحسن منافسة.

الكلمات المفتاحية : التكوين، التمهين، سوق العمل، المنافسة

Vocational training in algeriain order to meet the needs of a competitive market

Abstract:

Like other countries Algeria provides teaching and professional formation for society members, and she achieved high percentages which great numbers of graduates reflect, mainly in theprofessional formation.

In this intervention we clarify the situation of the professional formation in Algeria in the shadow of the market economy and its Importance in meeting the needs of economic and social sectors of the qualified human resources that is because the actual economic situation is dominated by world competition and the existence is for the most qualified and best competitor.

Keywords: composition, qualification, labor market, competition

مقدمة:

يعتبر العنصر البشري أساس التنمية في مختلف دول العالم، كما يعتبر القيام عليه من أهم العوامل المساعدة على القيام بالاقتصاد والمجتمع، وقد بذلت الدول في سبيل ذلك الكثير من العناية والجهد، وأولت لذلك اهتمامها، وذلك من خلال تكوين الإنسان وتعليمه وتنمية قدراته بالشكل الذي يجعله قادرا على العمل بشكل أكثر كفاءة وفعالية، وان من أهم الوسائل التي تعمل على تنمية العنصر البشري إضافة إلى العناية الصحية وتحقيق الرفاهية هو التعليم والتكوين، وذلك لان الفرد المتعلم والمتكون يملك القدرة على تحويل الثروات وخلق الأفكار التي تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد الأقل وهذا هو أصل الاقتصاد ومشكلته الرئيسية.

والدول القوية اقتصاديا وسياسيا لا تمتلك الثروات بقدر ما تمتلك الأفراد الذين لديهم القدرة على اقتناص الفرص واستغلالها، إذ أن عامل الأرض في الاقتصاد مهدد دوما بالزوال والندرة واحتمالية النفاذ، بينما العبرة في

العامل البشري والمواهب التي يمتلكها، لذلك فان التعليم والتكوين يعتبران الركيزة الأساسية والثروة الحقيقية التي يمكن الاعتماد عليها للنهوض والوصول إلى القمة.

والجزائر كغيرها من دول العالم سعت إلى نشر التعليم والتكوين منذ نيلها الاستقلال وتحررها من المستعمر، وبذلت في ذلك الكثير من الجهود والطاقات قصد تعميم التعليم وتحقيق النسب العالية في التمدرس، وفي الجانب الآخر فقد أولت الدولة اهتماما بقطاع التكوين المهني وحاولت خلال فترات متعاقبة النهوض به وتحقيق الغرض منه، فقد كان قطاع التكوين المهني سابقا قطاعا يضم بينه الفاشلين والمتسربين من نظام التعليم الرسمي، وبكثير من الجهد والعناية صار التكوين المهني اليوم رافدا مهما وركنا ثانيا إلى جانب التعليم العالي، لا يمكن التخلي عنه نظرا لما يوفره من فرص لاستيعاب المتسربين من النظام التعليمي الرسمي، إلى جانب تأهيل العمال ومختلف فئات المجتمع، وصار يستقطب آلاف الشباب الراغبين في الحصول على شهادات مهنية تؤهلهم لدخول سوق الشغل، قصد مزاولة مهنة أو حرفة معينة.

ومن المميزات الأساسية للمجتمعات الحديثة هو التغييرات المستمرة والسريعة في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر دور مؤسسات التكوين أساسي في إعداد الأفراد لمسايرة عمليات التغير والتحكم فيها والتفاعل معها بايجابية، إذ أننا إذا أخذناها في سياقها الاجتماعي لتبين لنا بأنها تقوم بمجموعة من الأنشطة ذات محتوى معرفي وتكنولوجي، وذلك من اجل:

- تلبية حاجيات المجتمع إلى اليد الفنية في مختلف المستويات والميادين.
- مساعدة الأجيال الشابة على تنمية قدراتهم الذكائية وإشباع دوافعهم إلى المعرفة والإبداع.
- مساعدة الأفراد على المحافظة على توازنهم النفسي الاجتماعي، والتكيف مع التحولات في المجتمع وفي نمط متطلبات الحياة.

ويعتبر التكوين المهني هو المدخل الرئيسي للتطور العلمي والتكنولوجي، إذ انه لا يمكن أن يتم أي تطور أو تقدم دون إطارات كفأة تسير اقتصاده وتخطط له وتحل مشاكله البشرية والإدارية والفنية، إذ أن فعالية التنمية هي

نتيجة فعالية التقنيين والإطارات المسيرة، إن كان بالإمكان استيراد التكنولوجيا، إلا انه لا يمكن استيراد اليد العاملة والإطارات الضرورية لتسييرها.

فالتكوين المهني هو السبيل للتحكم في التكنولوجيا المتقدمة، والطريق إلى التطور والتنمية، لهذا يجب العناية به، وإعطاؤه حقة من الاهتمام.

وعليه، سنقدم في هذه الورقة بعض التأملات حول قطاع التكوين المهني في الجزائر من خلال تناول جملة النقاط التالية:

1-لمحة عن تطور قطاع التكوين المهني في الجزائر.

2-صعوبات التكوين المهني.

3-التكوين في ظل اقتصاد السوق.

4-خصائص التكوين المهني المعاصر.

5-ارتباط نظام التكوين المهني بسوق العمل.

1- لمحة عن تطور قطاع التكوين المهني في الجزائر.

قبل إعطاء لمحة عن تطور قطاع التكوين المهني في الجزائر، لا بأس من الوقوف ولو بإيجاز عند مفهوم التكوين المهني في حد ذاته.

حظي التكوين المهني باهتمام الكثير من الباحثين والدارسين والهيئات في عدة مجالات، إذ يعتبر مجال من أهم المجالات المسؤولة عن تكوين اليد العاملة، وفيما يلي عرض لبعض التعريفات التي تناولته.

التكوين المهني يعني أي نشاط يسمح لاكتساب تأهيل مهني أو مجموعة من المؤهلات أو المهارات المهنية المحددة مهما كان نوعها، وذلك لأي إنسان بالغ مستعد لاحتلال منصب عمل، بغض النظر عن مستوى أو نوعية منصب العمل الذي سيحتله(**1**).

وهو عبارة عن تكوين نظري وتطبيقي في مختلف التخصصات المهنية، يتوجه لكل الذين يرغبون في اكتساب كفاءة مهنية حتى يتسنى لهم الدخول إلى عالم الشغل، كما يتوجه للعمال الذين يرغبون في تحسين معارفهم ورفع مستوى تأهيلهم، وهذا تماشيا مع التطور الذي يشهده سوق العمل(2).

ويعرفه **بوفلجة غياث** بأنه:«تنمية منظمة وتحسين الاتجاهات والمعرفة والمهارات ونماذج السلوكات المتطلبة في مواقف العمل المختلفة، من اجل قيام الأفراد بمهامهم المهنية على أحسن وجه وفي اقل وقت ممكن»(3).

إجمالا وانطلاقا من التعاريف السابقة، يمكن تعريف التكوين المهني بأنه مجموعة من النشاطات، تهدف إلى ضمان الحصول على المعرفة والمهارات والاتجاهات الضرورية لأداء مهمة أو مجموعة من الوظائف، مع القدرة والفعالية في فرع أو مجال من النشاطات الاقتصادية المختلفة.

كما يمكن القول بان التكوين المهني عبارة عن: جملة من النشاطات تهدف إلى اكتساب معارف ومهارات وسلوكات، يحصل عليها المتكون أو العامل من خلال تلقيه دروس نظرية وأعمال تطبيقية يوجهها المتخصص بالمهنة، تجعل المتكون قادرا على مزاولة حرفة ما، وهو عملية شاملة تضم جوانب نفسية وفنية واجتماعية.

إن ظهور التكوين المهني في الجزائر لم يكن مرتبطا باستقلال الجزائر، وإنما يعود ظهوره إلى الفترة الاستعمارية سنة **1945** تحت اسم"**مصلحة التكوين المهني في الجزائر**"، مسيرا من طرف الديوان الجهوي للعمل بالجزائر(**ORTA**)، فالتكوين في الآجال القصيرة لليد العاملة المؤهلة في قطاع البناء والأشغال العمومية(**BTP**)، خاصة من اجل تلبية حاجيات الاقتصاد الفرنسي أو لأجل إعادة بناء فرنسا المخربة والمدمرة بعد الحرب(**4**).

وفيما يلي عرض موجز لأهم المراحل والمحطات التاريخية التي مر بها القطاع بعد الاستقلال.

1-1- مرحلة الاستقلال من 1962 إلى غاية 1980:

ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي 25 مركزا تحتوي على 320 فرع متخصص في البناء والأشغال الحرفية، لا ستجيب جلها للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية آنذاك، وكان التركيز منصبا على إعطاء دفع جديد للقطاع وتنشيطه من خلال إنشاء المزيد من مؤسسات التكوين المهني، إلى جانب تكوين المسيرين والأساتذة المكونين، وفتح المزيد من التخصصات قصد الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية. وتم خلال هذه المرحلة:

- تنصيب جهاز وطني للتكوين المهني.
- إنشاء المعهد الوطني للتكوين المهني(**INFP**).
- انجاز حوالي70 مؤسسة جديدة بطاقة استقبال نظرية قدرها 25000 مقعدا(**5**).

2-1- مرحلة توسع التكوين المهني من 1980 الى 1990(6):

رغم الجهود التي بذلت لتطوير التكوين المهني بعد الاستقلال، إلا أن الانطلاقة الحقيقية للتكوين المهني لم تكن إلا بعد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني- الحزب الوحيد آنذاك- وانعقاد الدورة الثانية للجنة المركزية، والمنعقدة سنة **1979** مع بداية المخطط الخماسي الأول، والتي تقرر خلالها تنمية قطاع التكوين المهني، وهكذا تقرر بناء 276 مركزا للتكوين المهني في غضون خمس سنوات مدة المخطط، لتضاف إلى 69 مركزا، والتي كانت موجودة عبر الوطن قبل انطلاقة المخطط.

إن التخلف الكبير الذي عرفه هذا القطاع، أدى إلى اللجوء إلى التعاون التقني الأجنبي لتكملة جهود المؤسسات الوطنية، من اجل الإسراع في بناء المراكز وتجهيزها، ورغم ما عرفه التكوين المهني من تطور في هذه المرحلة، إلا أن القطاع الاقتصادي عرف بداية الثمانينيات تغيرات جذرية، أدت إلى توقف المشاريع التكوينية بسبب النمط الاقتصادي الجديد، المتمثل في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى، وتحويلها إلى وحدات صغيرة ومتوسطة، ما عدا الوزارات التقنية التي واصلت اهتمامها بإنشاء هياكل تكوين بأعداد محدودة.

وقد عرف التكوين المهني عدة تغيرات وخاصة فيما يخص الجهات الوصية على المستوى المركزي، إذ تم تداول الوصاية بين وزارة العمل والتكوين المهني، ووزارة التربية والتكوين وكتابة الدولة للتكوين المهني، وأمام التحديات التي كانت تواجه قطاع التكوين المهني، كان من الطبيعي أن تعاد الصلاحيات إلى الوزارة المكلفة بالتكوين المهني التي وجهت جهودها نحو محورين:

- تنمية المؤسسات التكوينية.
- وضع نظام تشريعي وقانون لترقية التكوين المهني.

ويمكن توضيح النقطتين فيما يلي:

1-2-1- توسيع قطاع التكوين المهني: تضاعف قطاع التكوين المهني بداية من **1980** بثلاث مرات من حيث قدرة الاستيعاب، حيث أصبح من الضروري التكفل بالتلاميذ المتسربين من المدرسة الأساسية والتعليم الثانوي. وارتفع عدد مراكز التكوين المهني من **1980** إلى **1985** من 72 مركز إلى 272 بزيادة القدرة الاستيعابية بـ : 70000 منصب تكوين إضافة إلى 5 معاهد لتكوين المكونين.

1-2-2- إيجاد نظام تشريعي وقانوني للتكوين المهني: عرفت مرحلة الثمانينيات صدور عدد من القوانين المنظمة لقطاع التكوين المهني، تتمثل أهمها في:

ظهور نمط جديد من التكوين، والمتمثل في التمهين الذي ظهر بموجب قانون **1981** المعدل سنة **1989**، والذي يهدف إلى استغلال قدرات المؤسسات الإنتاجية، هياكلها وورشاتها وإطاراتها في عملية التكوين، وهكذا تكفل التمهين سنة **1981** بما بين 40000 و50000 ممتهن، وقد ساهم هذا القانون في تنظيم وهيكلة هذا النوع من التكوين، وإشراك القطاعات الاقتصادية(عمومية وخاصة)، في عملية التكوين، وبموجب هذا القانون تغيرت مراكز التكوين المهني للكبار، لتصبح مراكز التكوين المهني والتمهين.

وصدر قانون التكوين المهني بالمراسلة، وهو ما سهل عملية التكوين لشريحة واسعة من العمال، إلا أن تدهور أسعار المحروقات وما تبعها من أزمات اقتصادية واجتماعية، كشف عن هشاشة النظام الاقتصادي الجزائري، مما

أدى إلى ارتفاع مستوى البطالة وتخلي غالبية المؤسسات العمومية والقطاعات الوزارية عن مهامها التكوينية، حيث تحولت غالبية هياكل التكوين إلى مهام أخرى.

1-3- التكوين المهني واقتصاد السوق من 1990 إلى اليوم(7):

أدت الإصلاحات الاقتصادية سنة **1988**، إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق وهو ما أدى إلى إعادة النظر في التكوين المهني وتأكيد طابعه الاقتصادي. وهكذا فتح في سنة **1990** ملف التكوين المهني والإصلاحات الاقتصادية على الأبواب، ليتسع التفكير فيه إلى مختلف الفرقاء المعنيين بعملية التكوين(مؤسسات التكوين المهني، مؤسسات اقتصادية، المجموعات، الإدارة). وقد تمخض هذا التفكير عن جملة من الإجراءات تضمنها مخطط توجيهي، وأوضح النقاش الدور المنوط بالتكوين المهني في التطوير الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

وقد أوصى هذا المخطط على الخصوص بـ :

- إنشاء جهاز للتحاور يشمل القطاعات المكونة والمستخدمة من اجل توفير شروط مناسبة للتكوين والتشغيل، ويتمثل في المجلس الوطني الاستشاري للتكوين المهني.
- إنشاء مجالس محلية استشارية للتكوين المهني(على مستوى المؤسسة والولاية، حسب النشاطات).
- توسيع أنماط التكوين إلى جانب التكوين الاقامي
- تنويع الشعب والتخصصات في إطار التكوين الاقامي لهدف تكييف جهاز التكوين حسب حاجة الاقتصاد المحلي.
- إدخال المستوى 4 و5 في التكوين المهني.
- دعم الموارد البشرية التربوية والتسييرية بتأطير من مستوى جامعي.
- تحسين الأداء البيداغوجي للمتكونين.
- لا مركزية التسيير الإداري والمالي لقطاع التكوين المهني.
- إحداث مؤسسة للدراسة والبحث، تقوم بدور المرصد في مجال إدماج حملة شهادات التكوين المهني والتي تقوم بصفة دائمة حول الحرف والتاهيلات.

- فتح التكوين المهني للاستثمار الخاص تحت المراقبة التقنية والبيداغوجية.
- وضع نظام للإعــلام.
- المحافظة على مؤسسات التكوين التابعة للقطاع الاقتصادي واستعمالها ضمن اتفاقيات.

ولقد تم بالفعل التجسيد الميداني للمؤسسات التي أشار إليها المخطط التوجيهي، لكن التجديد المقرر الشروع فيه عرف مع الأسف ركودا مرده أساسا إلى التغيرات العديدة التي وقعت في الإدارة المركزية للتكوين المهني(**8**).

ومن ثم فان مؤسسات الدعم التي كانت ستضمن للمنظومة التكوينية دوام نشاطها التجديدي، قد تأثرت بعدم الاستقرار ولم تبدأ المنظومة في الحصول على الدعم إلا في سنة **1993**، أضف إلى ذلك الوضع السياسي والاجتماعي للبلاد والنتائج المؤسفة التي ترتبت عنه، لم تمكن القطاع من تركيز جهوده على أهداف المخطط التوجيهي.

في سنة **2003** تم إبرام اتفاقية بين الجزائر والاتحاد الأوربي بهدف تأهيل قطاع التكوين المهني، بدأ تطبيقها منذ **جانفي 2003**، وامتد إلى غاية **2009**، بتمويل مشترك من الاتحاد الأوربي بـ : 60 مليون اورو، ووزارة التكوين المهني بـ :49 مليون اورو، وكان الهدف الأساسي لهذه الاتفاقية هو تكييف قطاع التكوين المهني في الجزائر مع اقتصاد السوق(**9**).

وفي سنة **2008** توجت كل هذه الجهود بإصدار القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين، والذي يحمل في طياته 6 أبواب و 32 مادة ، تهدف إلى تحديد الأحكام الأساسية التي تنظم قطاع التكوين والتعليم المهنيين بما يتماشى مع التطورات على مستوى سوق الشغل وطرائق الإنتاج(**10**).

وشهدت سنة **2011** صدور المرسوم التنفيذي رقم 11-333، والذي بموجبه يتم إنشاء خلايا الإرشاد والتوجيه في مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين، وكذا اللجنة الولائية المشتركة بين القطاعات(**11**).

من الملاحظ أن التكوين المهني في الجزائر، ورغم الجهود المبذولة، لم يتمكن من مسايرة التطور الصناعي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وذلك لان التكوين المهني بدأ من العدم تقريبا بعد الاستقلال، كما أن الاهتمام الجدي بهذا القطاع الحساس بدأ متأخرا، ونتيجة لكثرة الراغبين في الانتفاع بالتكوين المهني، فان

هذا الأخير لم يتمكن من تلبية كل الرغبات، وبالتالي صار انتقائيا، عوض أن يكون مفتوحا لكل راغب في ذلك، وهو الهدف الذي يرجى تحقيقه في الأمد البعيد.

2- صعوبات التكوين المهني:

يواجه التكوين المهني بالجزائر مجموعة من الصعوبات، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

2-1- هياكل الاستقبال:

إذا قارنا حجم هياكل الاستقبال في الجزائر بهياكل دول أخرى ذات مستوى متطور مقارب، نجد أن الجزائر تمتلك إمكانات ضخمة إلا أنها تعاني من سوء التوزيع على المستوى الوطني،

كما أن بعض هذه المنشآت في غير موقعها الطبيعي، كان نجد مراكز تكوين مهني ذات صبغة صناعية في مواقع فلاحية(**12**).

2-2- التجهيزات التقنو بيداغوجية:

تجهز مؤسسات التكوين المهني بتجهيزات أغلبيتها مستوردة من الخارج، وهي تحتاج إلى صيانة وقطع غيار يتطلب توفيرها مبالغ مالية هامة بالعملة الصعبة، وهو ما يقف عائقا في وجه التشغيل والاستغلال الكامل لهذه الأجهزة(**13**).

2-3- مستوى التاطير البيداغوجي:

كان التكوين المهني يعاني من ضعف التاطير العلمي، إذ أن جل المؤطرين في التكوين المهني لا يحملون شهادات جامعية فالأوائل الذين اطروا ولا يزالون يمثلون غالبية مؤطري مراكز التكوين المهني هم حملة شهادة الكفاءة المهنية(CAP)، ولم يشرع قطاع التكوين في توظيف الجامعيين إلا مع بداية 1991، حيث وصل عددهم إلى حوالي 17%(**14**).

2-4- التأطير الإداري:

التأطير الإداري لمراكز التكوين المهني غير منظم ويعاني هو الآخر من سوء التسيير، نظرا لعدم الاهتمام بتكوين الإطارات خاصة منهم المسيرين- الإطارات العليا- إذ ينبغي على القطاع تكوين إطاراته حسب الأساليب الجديدة لتسيير المؤسسات وخاصة تسيير الموارد البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية لنجاح أي مؤسسة(**15**).

2-5- تنظيم التكوين ومحتوى البرامج:

إن تحليل واقع التكوين، يكشف عن نقص في مرونة تسيير عدم الاستغلال الكلي للطاقة المتوفرة في المراكز(ضياع حوالي 10%) بسبب نقص المؤطرين أو انعدام الشروط الضرورية للتكوين(أجهزة، مكونون، ورشات، برامج)، وذلك رغم وجود إقبال مرتفع على التكوين، وطلبات غير ملباة(**16**).

2-6- التمويل وتكلفة التكوين:

عرفت مؤسسات التكوين المهني سوء توزيع لمواردها المتاحة، حيث خصصت موارد مالية هامة للمصاريف الإدارية وهذا ما أدى إلى ارتفاع تكلفة التكوين والتأثير السلبي على نجاعته(**17**).

2-7- العلاقة بين عالم الشغل والتكوين المهني:

رغم التطور الذي عرفه قطاع التكوين المهني والنتائج المعتبرة التي حققها وخاصة من حيث التطور العددي، إلا انه لم يتمكن من الاستجابة لحاجات سوق العمل، بل ساهم في مدها بأفراد يجدون صعوبات في الحصول على العمل، وبالتالي في تعزيز صفوف البطالين، وهو ما يمكن إرجاعه عادة إلى ما للتكوين المهني في الجزائر من نقائص وصعوبات(**18**).

وما ساهم في إيجاد هذه الصعوبات، هو أن الجزائر قد مرت بمرحلة المحاولة والخطأ في موضوع تنظيم التكوين المهني، وكذلك عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والأزمة الأمنية التي هزت البلاد(العشرية السوداء)،

بالإضافة إلى طغيان القطاع العام واقتصاد الندرة، وتأثر تنظيم القطاعات التربوية والإدارية والتكوينية، حيث اتسمت بالبطء والجمود والبيروقراطية.

إلا أن دخول اقتصاد السوق أدى إلى تغيير المعطيات، والى تعديل الأهداف والحاجة إلى مؤطرين ومسيرين ذوي مستوى جامعي، بإمكانهم رفع التحديات التي تواجه القطاع.

3- التكوين في ظل اقتصاد السوق:

عرفت الجزائر مجموعة من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دعت إلى الحاجة إلى تغيير أهداف المنظومة التكوينية، وهكذا أصبح لزاما عليها أن تساير التغيرات وتعمل على تلبية حاجات الاقتصاد الوطني المتفتح على اقتصاد السوق، وفي هذا الإطار على التكوين اخذ عدة جوانب بعين الاعتبار، وتتمثل أهمها في:

3-1- تلبية حاجات القطاع الوطني من الأيدي العاملة المؤهلة:

هناك توسع وتنوع في المهارات التي يتطلبها الاقتصاد الوطني، خاصة بعد التفتح والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتشجيع الاستثمار، وظهور القطاع الخاص بحيوية وشروطه في البحث عن إياد عاملة مؤهلة.

3-2- تلبية حاجات العملاء الأجانب:

يتوجب الشروع في تكوين تقنيين و فنيين للاشتغال بالشركات الأجنبية التي تستثمر في الجزائر، كما يستحسن القيام بدراسات علمية استشرافية مسبقة عن طبيعة الشركات الأجنبية التي تنوي إبرام عقود شراكة للاستثمار في الجزائر، والتنبؤ بحاجاتها من اليد العاملة المكونة والتخطيط للمستقبل البعيد.

3-3- التفتح على التقنيات المهنية العالمية:

إن الوضعية الاقتصادية الحالية تطغى عليها المنافسة العالمية ويعود البقاء للأكثر كفاءة وأحسن منافسة، وعليه فان نظام التكوين المهني يكتسي أهمية اكبر مما كان عليه من قبل، لان غاياته أصبحت تتمثل في إنتاج الكفاءات التي تعتبر عامل أساسي في التنمية، وهو ما يستوجب التعرف على التقنيات المهنية المتطورة والسرعة في التكيف

معها، وهو ما يتطلب إطارات مسيرة ومكونة ذات مستوى عال من التعليم والذكاء والإبداع، يتمتعون بقدر من الاستقلالية والمبادرة واتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المواقف الطارئة.

4- خصائص التكوين المهني المعاصر:

يتميز التكوين المهني المعاصر بمجموعة من الخصائص، يمكن إيجاز أهمها كما قال بها **بوفلجة غياث** في كتابه" **التربية والتكوين بالجزائر**" فيما يلي**(19)**:

4-1- الحاجة إلى قاعدة علمية وتكنولوجية متينة:

لم يعد التكوين عملية بسيطة تسمح بتعلم مهنة تقليدية من الآباء والحرفيين المهرة، بل أصبحت المهن العصرية ذات متطلبات جد معقدة تحتاج إلى قاعدة علمية متينة، وخبرات مهنية تطبيقية، ومستوى جيد من الذكاء والإبداع والقدرة على التكيف مع المستجدات.

4-2- التكوين على تقنيات دقيقة متطورة:

لقد استعملت مراكز التكوين المهني أجهزة مستوردة من الدول الاشتراكية، حيث كانت تلك الأجهزة متخلفة نسبيا عما وصلت إليه التكنولوجيا في الدول المتقدمة، وفي إطار الانفتاح على الاقتصاد العالمي، سوف يحتاج تقنيونا ومهندسونا إلى التعامل مع أجهزة جد متطورة، لهذا على مراكز التكوين المهني أن تكون مجهزة، وان تكون في مستوى متطلبات سوق العمل.

4-3- التكوين على تقنيات متغيرة ومتجددة:

لم يعد التكوين كما كان سابقا، أي تكوين أفراد لمدة معينة، يتقن العامل أو الفني مهارة يستعملها كل بقية حياته المهنية، بل أصبحت التكنولوجيا في تطور مستمر، وأصبح من الضروري إعادة تدريب الفنيين والتقنيين والمهندسين، وضرورة الرسكلة، وإعادة التكوين كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

4-4- إستراتيجية عامة للتكوين المستمر مدى الحياة:

لقد تحولت عملية التكوين المهني من البقاء في الدراسة والتعلم والتمرن على مهنة لمدة طويلة نسبيا، ثم التوقف للتفرغ للعمل. أما اليوم ونتيجة التغير السريع في تقنيات العمل، فانه أصبح من الضروري تقسيم مدة التكوين إلى فترات قصيرة نسبيا، عوض الفترة الواحدة الطويلة المدى، والسماح للمتدربين بالعودة لمتابعة دراستهم بمراكز التكوين كلما دعت الحاجة إلى ذلك، واعتماد التدريب التناوبي كإستراتيجية في التكوين.

4-5- تثمين الخبرات المهنية:

إذ يجب على مراكز التكوين عدم الاقتصار على حاملي بعض الشهادات لمتابعة أنواع من التكوين، بل يجب بالقبول بالتجربة الفردية والخبرة المهنية، ومتابعة التدريب من خلال المزج بين النظري والخبرة المهنية في إطار التربية المستمرة.

4-6- ربط التكوين المهني بالتعليم العالي:

يتم ذلك من خلال إيجاد أساليب تسمح للناجحين في الدراسات المهنية بمتابعة دراساتهم الثانوية ثم العليا، وهكذا يصبح بإمكان العمال المهرة والفنيين الالتحاق بالجامعة لمتابعة دراستهم العليا، إذا توفرت فيهم الشروط

5- ارتباط نظام التكوين المهني بسوق العمل:

يعتبر رأس المال البشري عامل مهم في التنمية الاقتصادية، ويعتبر التكوين العامل والأداة الأساسية لتحضيره وإعداده للدخول إلى سوق العمل والمساهمة في خلق الثروة. والملاحظ ان البلدان العربية والجزائر على وجه الخصوص تعاني من مشاكل وصعوبات عديدة كتدني المستوى التعليمي ومخرجاته التي لا تواكب متطلبات سوق العمل، وكذا غياب سياسات وخطط للتكوين المهني، وتسرب عدد كبير من التلاميذ من التعليم الرسمي، مما يؤدي إلى عدم القابلية للاستخدام، وينعكس هذا سلبا على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تزايد معدلات البطالة خاصة في أوساط الشباب الذين يشكلون شريحة يعول عليها في بناء المجتمع.

والعلاقة بين التكوين المهني وسوق العمل تطرح بحدة، بسبب قلة اليد العاملة المؤهلة اللازمة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي وضعته الدولة الجزائرية وللاستثمارات الأجنبية، ومن هنا لابد من العناية والاهتمام بالاستثمار في الموارد البشرية، حتى نضمن فعالية وكفاءة عملية التكوين وحتى يفرز آثارا ايجابية، ويتم تدارك الأخطاء واتخاذ الإجراءات التصحيحية. ونورد هنا ما قاله **M.CROZIER** : « بان الاستثمار في الموارد البشرية أكثر صعوبة من الاستثمارات الأخرى، لكن في حالة النجاح فانه الأكثر مرد ودية»**(20)**.

واجه التكوين المهني في الجزائر قبل الشروع في الإصلاحات، وبالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة، صعوبات كبيرة ناجمة عن الاختلالات في النظام التربوي التعليمي لاسيما بعد نهاية مرحلة التعليم القاعدي الإلزامي، حيث كان من ابرز مميزاته عدم التكامل بين التكوينات المتوفرة والاحتياجات الحقيقية لسوق العمل، أي أن التكوينات المتوفرة لا تستجيب بالضرورة للاحتياجات الحقيقية لسوق العمل، وكان لهذه الوضعية تأثيرات اجتماعية واقتصادية، تمثلت في تزايد البطالة نتيجة لعدم تطابق مخرجات التكوين المهني مع احتياجات سوق العمل**(21)**.

وهكذا نجد التكوين المهني في بلادنا في معادلة صعبة، يراوح بين ضغط الصعوبات الناجمة عن الاختلالات في النظام التربوي الرسمي و عبء المسؤولية السياسية والاجتماعية الملقاة عليه بالدور الصعب المتمثل في امتصاص اكبر عدد ممكن من المتدربين الذين فشلوا في مسارهم الدراسي، مع العلم أن في العالم المتطور، تعطى العناية الكافية لنوعية اليد العاملة ولتكييفها مع المستجدات التكنولوجية العصرية، لأنها تعتبر أساس النجاح للسياسات الصناعية، أضف إلى ذلك التكلفة الباهظة للمنصب البيداغوجي في التكوين المهني مقارنة بمنصب التعليم العام الرسمي.

إن تطور القطاع الخاص في الجزائر، يتطلب يد عاملة مؤهلة، كون أن نوعية الموارد البشرية تلعب دور مصيري بالنسبة للمؤسسة في ظل محيط تنافسي، والتوفيق بين الاحتياجات من التكوين وعروض التكوين يتطلب تحولات كبرى في نظام التكوين المهني الذي كان بمثابة وعاء يستقبل المتسربين من النظام التربوي الرسمي، ولهذا

فقد أصبح اليوم من الضروري وفي إطار التطور السريع الذي راهنت عليه الجزائر، وكذلك رفع التحديات الآنية والمستقبلية، أن يقوم التكوين المهني بدوره في عملية التنمية في ظل السوق التنافسية.

خلاصـــة:

عرف قطاع التكوين المهني في الجزائر تغيرات متعددة من حيث الجهات الوصية وأساليب وطرائق التنظيم، كما أن أهدافه تطورت من تكوين الكبار على بعض المهن التقنية، إلى جهاز مكمل للمنظومة التربوية وجزء منها. ثم الاستقلال عنها والتحول إلى موقع يجمع فيه بين التربية والتكوين، فهو جزء من المنظومة التربوية، يساهم في حل مشاكلها من خلال استقبال المتسربين من قطاع التربية، ويعمل في آن واحد على تلبية حاجات القطاعات الصناعية والاجتماعية من الموارد البشرية المكونة.

ورغم عديد الصعوبات، فقد قطع التكوين المهني أشواطا بعيدة في إعداد هياكل الاستقبال الضرورية، وتلبية الأعداد المتزايدة من الراغبين في تكوين مهني يستجيب لمرحلة ما بعد الاستقلال، حيث عرفت غياب اليد العاملة المؤهلة في السوق الوطنية. أما اليوم فتواجه الجزائر مرحلة جديدة من التطور، حيث التشبع النسبي ودخول مرحلة اقتصاد السوق، وهو ما يتطلب العناية بالنوعية والانطلاق من حاجات السوق المتجددة من الكفاءات، والعمل على تلبيتها بطرق تستجيب للتنافسية في سوق العمل.

وفي خضم الصراعات القائمة والمتعلقة بعولمة الاقتصاد، الذي يتطلب مستويات عالية، فان التكوين المهني مرغم على مواكبة هذه التغيرات، هذا القطاع الذي يعتبر من أهم القطاعات التي يجب أن تستجيب لمشاكل الشباب المتعددة من جهة، وتلبية احتياجات سوق العمل من جهة أخرى.

وفي إطار المبادئ الأساسية لإستراتيجية التجديد، فان عملية إصلاح التكوين المهني يجب أن تواكب التغيرات العالمية الكبرى لأنظمة التكوين المهني التي تتميز بـ:

- تنويع مؤسسات التكوين، المسارات ودورات التكوين.
- إعادة النظر في دور وصلاحيات إدارة التكوين المهني.

- انتهاج سياسة واضحة تمكن من منح الأولوية للأهداف المتعلقة بتحسين النوعية(22).

وانطلاقا من هذه المبادئ، فانه يستحسن أن نؤكد على وجوب مراعاة جملة من النقاط التحسينية لمسار وتوجهات التكوين المهني في بلادنا، والكفيلة بتلبية حاجات السوق التنافسية، وهي:

- ضرورة توطيد علاقة التكوين المهني بنظام التعليم الرسمي والنظام الاقتصادي.
- ضرورة أن تتميز منظومة التكوين المهني بالمرونة وقابلية التكيف.
- ضرورة تكريس الحق في التكوين المستمر ضمانا للتكييف مع منصب العمل وحركية العامل أو انتقاله إلى قطاع نشاط آخر.
- انفتاح نظام التكوين المهني على محيطه الداخلي والخارجي.
- عصرنة المناهج ووسائل التكوين ، وكذا إدخال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في التكوين.
- تحيين مدونة الفروع والتخصصات المهنية.
- تطوير التشاور مع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين في عملية التكوين.
- إدراج التكوين في مهن جديدة في المجال الصناعي، حماية البيئة والمحيط، الإعلام الآلي، الفندقة والسياحة، الصناعات الغذائية، تقنيات السمعي البصري وإدراج اللغات الأجنبية.

والملاحظ إن الوضعية الاقتصادية الحالية، تطغى عليها المنافسة العالمية ويعود البقاء فيها للأكثر كفاءة وأحسن منافسة، وعليه فان نظام التكوين يكتسي أهمية اكبر مما كان عليه من قبل، لان غاياته أصبحت تتمثل في إنتاج الكوادر والكفاءات التي تعتبر عامل أساسي في التنمية.

ويبقى أمل الجزائر في نظام التكوين المهني قويا، لان المعرفة في العالم أضحت في صلب التنظيم الاجتماعي، وتشكل الثروة الحقيقية ، حيث تحتاج المجتمعات إلى مواطنين فاعلين وعمالا مهرة قادرين على مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، والتطلع إلى تعلم وتكوين دائم ومستمر.

المراجع:

1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير حول التكوين المهني، الدورة الثالث عشر، ماي 1999، ص:25.
2. منشورات وزارة الشباب والرياضة: دليل التكوين المهني، الجزائر، 2000، ص:03.
3. بوفلجة غياث: الأسس النفسية للتكوين ومناهجه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص:05.
4. ضياف زين الدين، شينار سامية: التكوين المهني كنظام لتنمية مهارات الكفاءة الاجتماعية، الملتقى الوطني حول: إستراتيجية التكوين المهني في عالم الشغل، جامعة المسيلة، 23 و2012/04/24، ص:75.
5. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سابق، ص ص:261-263.
6. بوفلجة غياث: التربية والتكوين بالجزائر، ط1، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص ص:82-84.
7. بوفلجة غياث: المرجع نفسه، ص ص:84-86.
8. محمد بن سالم:مساهمة في التفكير حول منظومة التكوين المهني، المجلس الأعلى للتربية، الجزائر،1998.
9. ميلاط صبرينة، ميلاط نضرة: التكوين المهني كإستراتيجية للاستثمار في رأس المال البشري وعلاقته بسوق العمل، الملتقى الوطني حول: إستراتيجية التكوين المهني في عالم الشغل، جامعة المسيلة، 23 و2012/04/24، ص:212.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، قانون رقم 08-07 المؤرخ في 2008/02/23 يتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين، العدد 11، ص:04.
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 11-333 مؤرخ في 2011/09/19 يتضمن كيفيات إنشاء خلايا الإرشاد والتوجيه في مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين، العدد52، ص ص:28-29.
12. ليازيد وهيبة: أهمية التكوين المهني في الجزائر ودوره في الحد من ظاهرة البطالة، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2006/2005، ص:36.
13. ليازيد وهيبة: المرجع نفسه، ص:36.
14. AYYADI Yamina: Contribution à la Formation Professionnelle en Algérie, CSE, Alger,1999.
15. ليازيد وهيبة: مرجع سابق، ص: 37.
16. بوفلجة غياث: مرجع سابق، ص: 95.
17. ليازيد وهيبة: مرجع سابق، ص: 37.
18. غياث بوفلجة: مرجع سابق، ص:96.
19. غياث بوفلجة: المرجع نفسه، ص ص:102-104.

20. إبراهيمي عبد الله، حميدة المختار: دور التكوين في تثمين وتنمية الموارد البشرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، فيفري 2005.

21. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبي، وزارة التكوين والتعليم المهنيين: واقع وآفاق التكوين والتعليم المهني واحتياجات سوق العمل في الجزائر، جوان 2005، ص ص: 07-08.

22. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبي، وزارة التكوين والتعليم المهنيين: المرجع:12.